خمسة عشر يوما ولياليها وان لم يتصل دم
اليوم الاول بليلته كان رات الدم اول النهار
للاستقراء اما خبر اقل الحيض ثلاثة ايام
واكثره عشرة ايام فضعيف كما في المجموع واقل
طهر بين الحيضتين زمنا خمسة عشر اذ الشهر
لايخلو غالبا عن حيض وطهر فاذا كان اكثر
الحيض خمسة عشر لزم ان يكون اقل الطهر لذلك
ولان ثلاثة اشهر في عدة الايسة في مقابلة
ثلاثة اقراء وذلك لان الشهر اما ان يجمع اكثر
الحيض واقل الطهر او عكسه او اقلهما او
اكثرهما والاسبل الى الثاني والرابع لان اكثر الطهر
غير محدود والى الثالث لانه اقل من شهر فتبقى
الاول فثبت ان اقل الطهر بين الحيضتين خمسة
عشر وخرج بقوله بين الحيضتين الطهر بين حيض
ونفاس فيجوز كونه اقل من ذلك سواء كان الحيض
متقدما على النفاس ام متاخرا عنه وكان طرء
بعد بلوغ النفاس اكثره كما في المجموع فان طرء
قبل ان يبلغ اكثره لم يكن حيضا الا اذا فصل
بينهما خمسة عشر يوما وغالب الحيض ست او سبع
وباقي الشهر غالب الطهر لقوله صلى الله عليه وسلم
لحمنة بنت جحش تحيضي في علم الله ستة ايام
او سبعة كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن
وطهرهن اي التزمي الحيض واحكامه فيما

اعلمك

اعلمك الله من عادة النساء والمراد غالبهن
لاستحالة اتفاق الكل عادة ولا حد لاكثره
اي الطهر اجماعا فقد لا تحيض المراة في عمرها الا
مرة وقد لا تحيض اصلا ولو اطردت عادة امراة
بان تحيض دون يوم وليلة او اكثر من خمسة عشر
يوما او تطهر دونها لم يتبع ذلك لان بحث الاولى
انتم وادمي واحتمال دم فاسد للمراة اقرب من
خرق العادة ولا يتكل على ذلك اخر فقهي لحديث مروية
المراة دعي بعد سن الياس حيث حكموا بانه
حيض وابطلوا به تحديدهم له بما مر لان الاستقرا
وان كان ناقصا فيها لكنه هنا اتم بدليل عدم
الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما ياتي من خلاف
القوي وفي ان المراد نساء عشيرتها او كل النسا
وعليه المدار في سائر الازمنة او منها فهذا
كله يوخذ بضعف الاستقرا فلم يلتزموا فيه
ما التزموه في الحيض ثم شرع في احكام الحيض
فقال ويحرم به اي بالحيض ما حرم بالجنابة
من صلاة وغيرها لكونه اغلظ منها بدليل انه
اغلظ منها بدليل انه يحرم به امور زيادة على
ما يحرم بها كما اشار اليه بقوله وعبور مسجد ان
خافت تلويثه صيانة له عن تلويثه بالنجاسة
فان امنت تلويثه جاز لها العبور مع الكراهة
كما في المجموع ومحلها عند انتفاء حاجة عبورها

Copyright © King Saud University